

المصدر: روزاليوسف

التاريخ: ١٥ اكتوبر ٢٠٠٥

لماذا يدفع كل العرب ثمن أخطاء بعض العرب

بعد أيام، وتحديدًا في 25 أكتوبر، يصدر تقرير «ديتليف ميليس».. رئيس الفريق المكلف من الأمم المتحدة بالتحقيق في جريمة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الراحل رفيق الحريري. لا أحد يعرف ما الذي يمكن أن يقوله التقرير، ولا ما هي الحقائق المروعة التي قد يكشفها، وأيا كانت نوعية التسريبات التي تنتشر هنا وهناك حول ما يحتويه التقرير.. فإن في صفحاته قنبلة دفيئة.. لا ينبغي أبداً أن نسمح لها بأن تنفجر في وجه المنطقة.. مسببة كارثة جديدة. كفانا فاجعة العراق.. ليس في استطاعة أحد أن يحتمل فاجعة أخرى في دولة هنا أو هناك.. لاسيما أنه لا توجد قضية مبدئية يمكن أن يدافع عنها أي فريق.. بل جريمة اغتيال آثمة.. من الضروري أن يتحمل المسئولون عنها، أيا كانوا، مسئولياتهم.. دون أن يورطوا أمة كاملة في تبعات أفعال لم تردها الأمة.. أو أي من دولها. لم يطلع أحد على التقرير، ومن ثم فإنني لا أجتري وأقول أنني أعرف مضمونه، ولا حتى شذرات منه، لكن الصحف هنا وهناك تكتب ما يبدو أن له بعض أساس من حقيقة.. ولا نظن أنه يمكن في عالم اليوم إخفاء تفاصيل أية مؤامرات

من أى نوع.. صغرت أم كبرت.. ليس فقط لأن هناك شهودا يتطوعون للإدلاء بما لديهم كى يحموا رقابهم.. ولكن لأن التكنولوجيا الحديثة جعلت كل الاتصالات مكشوفة.. وكل المعلومات متاحة.. وكل التفاصيل موثقة. ولنفترض أن هناك مسئولاً أو أكثر فى دولة ما قد تخطى حدود دوره.. وتجاوز القانون.. ما الذى يجعل دولته تتحمل وزر أفعاله.. ولنفترض أن شخصاً ما صار قيد الاتهام.. ما الذى يمكن أن يجعل منطقة بالكامل تدفع ثمن رعونته! ومن ثم، فإن على العقلاء فى العالم العربى أن يهيئوا المناخ حتى لا تحدث فرقة مدوية.. وبحيث يتحمل كل شخص مسئولياته دون صياح أو صخب.. وبحيث يأخذ القانون مجراه.. وبدون أن يحاول طرف ما أن يصطدم بالقواعد الواضحة للنظام الدولى الجديد. العالم اختلف، وتغير، ولم تعد الدنيا هى تلك التى كان عليها الوضع فى الخمسينيات والستينيات. لكن البعض - أفراداً ولا نقول دولاً - لم يزل يتخيل أنه يمكن أن يتعامل مع مفردات العصر الحالى بأدوات زمن مضى وتبدل. كان من الممكن فى ظل مناخ الحرب الباردة أن تعبت دولة ما، وأن توظف فريقاً من المنظمات السرية، وأن تستضيف مطلوبين للمحاكمات الدولية، وأن تأمرهم بعمليات من أنواع مختلفة، وأن تكون هناك دولة ما فى المقابل تمارس عبثاً مناقضا، عبر

منظمات سرية مختلفة وأفراد عصابات آخرين. لقد كان هذا خطأ، لكن مساحات النظام الدولي القديم كانت تتيح القيام به، وحين لم يعد هناك في العالم سوى قوة واحدة عظيمة.. وانتهى التنافس القطبي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي..

تغيرت المعايير وتبدلت القواعد.. وصار للعبة قانون جديد لا يمكن أن يسمح بأفعال تمر دون عقاب. مساحة المناورة في نظام انتهى لم يعد لها وجود، ومن لم يستطع استيعاب هذه الحقائق، تدوسه آلية القوة الضخمة.. خاصة حين لا يجد أحداً يمكن أن يسانده في مواقف غير قانونية وأدت إليها دوافع ذاتية، وتمت في إطار حسابات ضيقة بلا أفق وبلا إدراك للعقبات والعواقب والنتائج الوخيمة. ليس على الأمة أن تدفع ثمن عدم انتباه البعض لمتغيرات العصر. ولا تنقصنا فاجعة جديدة.. فالعراق انهار.. ووحدته محل شك.. وأراضيه متفجرة.. وطوائفه تتصارع.. وأقاليمه محتلة.. والأمن القومي للأمة العربية عانى بسبب ما جرى في بلاد الرا فدين من صدمة مروعة.. والشعوب العربية لم تتخط بعد أبعاد الكارثة التي أدت إليها حماقات متوالية قام بها نظام صدام حسين.. الذي صرخ ومارس الصخب وصدع كل الرعوس بمواقف هلامية.. ثم تبين أنه كيان هش.. سقط في لحظات.. وفر من دفعوه إلى هذه الكارثة القومية! نستطيع أن نجادل بالطبع ونقول إن أمريكا لم تكن لديها أدلة

قوية على امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل.. أو أنه كما زعمت كان على علاقة بتنظيمات الإرهاب.. وأنها كانت ستحارب وتقتحم العراق في كل الأحوال.. لكن صدام حسين ونظامه الأرعن أعطاهما ألف فرصة ومبرر لكي تمضي في اتجاه السيناريو الذي أرادت تطبيقه.. فما بالنا - إذن - إذا جاء تقرير «ميليس» وحمل اتهامات محددة وموثقة تجاه عدد من الأشخاص والمسؤولين هنا وهناك. إننا لا ندعو إلى الرضوخ، والاستسلام، فمن حق الجميع، ومن

حق كل الدول أن تحافظ على كرامتها وسيادتها ومكانتها في النظام العالمي.. ولكن وفق قواعد هذا النظام.. وأن تحفظ حقها بالقانون وأن تدافع عن نفسها تجاه أي اتهام.. وأن ترضخ أيضا للقانون.. وفي عالم القانون يكون الرد على الأدلة بالأدلة.. وليس باللجوء لأساليب إثارية مفتعلة.. أو تقمص حالة الاستشهاد.. خصوصا إذا كان من يخترق القانون بضعة أشخاص.. وليست الأمة.. أو حتى عدة دول.. أو دولة واحدة. الجميع الآن يدرك أنه بعد فاجعة العراق صارت هناك حقائق جديدة وواضحة وضوح الشمس. فأولا: صار التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة فوق كل تصور كان يمكن تخيله قبل حرب العراق. وثانيا: لم يعد هذا التواجد مقصورا على عدة قواعد في الخليج.. وإنما في قلب العراق.. وفي قواعد في تركيا.. فضلا عن

الأساطيل المتحركة فى البحر المتوسط. وثالثا: لم تعد هناك توافقات كاملة يمكن حشدها بين كل الدول العربية.. إذ إن لكل دولة حساباتها المصلحية الخاصة. ورابعا: صارت أمور كثيرة من دقائق وتفصيل المنطقة خاضعة لجداول أعمال مجلس الأمن. وخامسا: لم يعد من الممكن تخيل أن تناقضات ما قبل حرب العراق بين أوروبا والولايات المتحدة قد يكون لها تأثير فى حسابات ما بعد حرب العراق. وأضف إلى ذلك وفوقه التغيير الدراماتيكي الذى حدث فى لبنان.. وفى فلسطين. العالم تغير.. والمنطقة تغيرت.. والقواعد اختلفت.. وليس على الجميع أن يدفع ثمن أخطاء بضعة أشخاص لم يدركوا حقيقة أن كل هذا قد حدث.

عبد الله كمال